الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية في نظام المحاماة السعودي

د. عيسى علي مُحَمَّد عسيري(١)

الملخص

يتناول البحث شروط الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية، والشكل القانوني الواجب اتباعه لمزاولة مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية، والالتزامات المفروضة عليها، ودورها في تحقيق العدالة والتكامل مع مكاتب المحاماة الوطنية، في سبيل تحقيق بيئة قانونية في كل المجالات، والعمل على الاستفادة منها في نقل المعرفة والخبرة والتدريب، والرقي والتقدم بمهنة المحاماة والقطاع العدلي.

الكلمات المفتاحية: المحاماة، المحامي، الـمكاتب، الأجنبية، الترخيص.

موضوع البحث : الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية في نظام المحاماة السعودي

أهداف البحث

١. إيضاح مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية.
٢. بيان الشكل القانوني التي تتخذه مكاتب المحاماة الأجنبية.
٣. معرفة الأعمال والالتزامات التي تقوم بها مكاتب المحاماة الأجنبية.

منهج البحث: اتبعت بعد عون الله وتوفيقه في البحث المنهج الاستقرائي الوصفي مع الالتزام بما يلي:

(١) أستاذ مشارك في تخصص الأنظمة (القانون) قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة الملك خالد
إيميل / aysa-100@hotmail.com

١. جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية.
٢. صياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح، أملاً في إضافة أكبر قدر من القيمة العلمية والفنية في البحث.
٣. توثيق النصوص والمنقولات من مصادرها المعتمدة، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها.
٤. كتابة المواد النظامية وبيان الأنظمة التابعة لها.
٥. الالتزام بعلامات الترقيم المتعارف عليها.
٦. إتباع التوثيق العلمي في التهميش.

أهم النتائج

١. مكاتب المحاماة الأجنبية منشآت مهنية غير سعودية، تختص بالعمل في مجال المحاماة في المملكة العربية السعودية بعد حصولها على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة.
٢. اشترط المنظم السعودي جملة من الشروط للحصول على ترخيص المحاماة لمكاتب المحاماة الأجنبية، وهي جميعها تهدف إلى تعزيز مهنة المحاماة والقانون.
٣. يجب على مكاتب المحاماة الأجنبية اتخاذ الشكل القانوني الواجب لمزاولة مهنة المحاماة، ومزاولة الأعمال المهنية التي حددها النظام.
٤. فرض نظام المحاماة السعودي على مكاتب المحاماة الأجنبية جملة من الالتزامات التي تضمن التكامل والتعاون مع مكاتب المحاماة الوطنية، وتسهل الرقابة والمتابعة والتقييم عليها.

التوصيات

١. إلزام مكاتب المحاماة الأجنبية بإنشاء منصات تقنية قانونية يتم من خلالها التعليم والتدريب للمهتمين في مجال المحاماة والقانون.

٢. مراجعة أعمال ومهام مكاتب المحاماة الأجنبية من قبل الإدارة المختصة بشكل دوري، وتقييمها ومتابعتها من خلال نقاط تقييم دقيقة ومحددة.

الكلمات المفتاحية: المحاماة، المحامي، الـمكاتب، الأجنبية، الترخيص.

Abstract

The research investigates the regulations of licensing foreign law offices in the Kingdom of Saudi Arabia and the legal framework that should be adhered to to practice law in the Kingdom. It also discusses the commitments placed on these foreign offices, their role in promoting justice, and their integration with local law offices for the purpose of creating a legal environment across all industries to gain and exchange knowledge, experience, and training which will ultimately improve the law profession and the judicial sector.

The Keywords: Law - Attorney– Foreign law offices – Licenses.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإن المحاماة طريق العدالة وحفظ الحقوق، جليلة القدر، عظيمة النفع، مهنة العلم والدراية، والمعرفة والخبرة، تتطور وتتقدم مع تطور المجتمع وتقدمه، حتى أصبحت في العصر الحديث من الموارد المالية، التي تستلزم التنظيم القانوني المرن والدقيق، لتجمع بين أعمالها وطبيعتها تحقيق الحق والعدالة، والاستثمار والدخل الاقتصادي، ولقد تميز نظام المحاماة السعودي بالترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية، وبيان أعمالها والتزاماتها، وخصائصها والشكل القانوني لها، حتى تحقق التكامل مع مكاتب المحاماة الوطنية، وتعمل على نقل المعرفة والخبرة والتدريب، ولذا اخترت الكتابة في (الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية في نظام المحاماة السعودي) لأبين أعمالها والتزاماتها، ودورها المعرفي والقانوني.

أهمية البحث

١. تعلقه بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ودورها في نقل العلم والمعرفة.
٢. تناوله مكاتب المحاماة الأجنبية، وتكاملها مع مكاتب المحاماة الوطنية في تحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية.
٣. ارتباط مكاتب المحاماة الأجنبية بحاجات الأفراد والمجتمعات المحلية والدولية، ودورها في تحقيق العدالة والحق.

مشكلة البحث

مكاتب المحاماة الأجنبية ذات تأثير على قطاع المحاماة والمجال القانوني، مما يتطلب معه معرفة الشكل القانوني المرخص به لمكاتب المحاماة الأجنبية، والأعمال والالتزامات التي تقوم بها، ودورها في نقل المعرفة والخبرة، وهو ما يساهم هذا البحث بإيضاحه وتناوله.

الدراسات السابقة

من خلال البحث والقراءة لم يظهر لي وجود دراسات قانونية سابقة تتعلق بمكاتب المحاماة الأجنبية؛ وذلك لتنظيم مكاتب المحاماة الأجنبية في تعديلات نظام المحاماة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٦٦) وتاريخ ١٦/ ٧/ ١٤٤٣هـ ، ولائحتها التنفيذية رقم (١٨٦) وتاريخ ٢٥/ ١/ ١٤٤٤هـ.

منهج البحث

اتبعت بعد عون الله وتوفيقه في البحث المنهج الاستقرائي الوصفي مع الالتزام بما يلي:

١. جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية.
٢. صياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح، أملاً في إضافة أكبر قدر من القيمة العلمية والفنية في البحث.
٣. توثيق النصوص والمنقولات من مصادرها المعتمدة، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها.
٤. كتابة المواد النظامية وبيان الأنظمة التابعة لها.
٥. الالتزام بعلامات الترقيم المتعارف عليها.
٦. إتباع التوثيق العلمي في التهميش.

تساؤلات البحث

١. ما هو مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية؟
٢. ما الشكل القانوني المرخص لمكاتب المحاماة الأجنبية اتخاذه؟
٣. ما هي الأعمال والالتزامات التي تقوم بها مكاتب المحاماة الأجنبية؟

أهداف البحث

١. إيضاح مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية.

٢. بيان الشكل القانوني التي تتخذه مكاتب المحاماة الأجنبية.

٣. معرفة الأعمال والالتزامات التي تقوم بها مكاتب المحاماة الأجنبية.

خطة البحث

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وتساؤلات وأهداف البحث.

المبحث الأول: مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية، والشكل القانوني لها، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية
- المطلب الثاني: الشكل القانوني لمكاتب المحاماة الأجنبية

المبحث الثاني: شروط الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: السمعة الدولية لمكتب المحاماة الأجنبي
- المطلب الثاني: مضي عشر سنوات على التأسيس
- المطلب الثالث: التمثيل والشراكات المهنية في المحاماة
- المطلب الرابع: رسوم الترخيص ومدته

المبحث الثالث: أعمال مكاتب المحاماة الأجنبية، وفيه مطالبان:

- المطلب الأول: الأعمال الممنوع مزاولتها على مكاتب المحاماة الأجنبية
- المطلب الثاني: الأعمال المرخص مزاولتها لمكاتب المحاماة الأجنبية، وفيه فرعان:
  - الفرع الأول: المكاتب التي اتخذت شكل تأسيس شركة مهنية مع محامٍ أو محامين سعوديين.

- الفرع الثاني: المكاتب التي اتخذت فتح فرع أو فروع لها في المملكة

المبحث الرابع: التزامات مكاتب المحاماة الأجنبية، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: نسبة عدد العاملين السعوديين
- المطلب الثاني: نقل المعرفة والتدريب للمحامين السعوديين
- المطلب الثالث: تقديم الاستشارات النظامية في المملكة
- المطلب الرابع: القوائم المالية المعتمدة

المبحث الأول
مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية، والشكل القانوني لها

المطلب الأول: مفهوم مكاتب المحاماة الأجنبية

المحاماة هي الترافع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم، واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها، ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية . ويسمى من يزاول هذه المهنة محامياً[١]، ولقد اشترط نظام المحاماة السعودي فيمن يزاول هذه المهنة أن يكون سعودي الجنسية، مقيماً في المملكة، ويجوز لغير السعودي مزاولتها طبقاً لما تقضي به الاتفاقيات بين المملكة وغيرها من الدول[٢]، كما يقيد المحامي الذي يحمل جنسية أحد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جدول المحامين الممارسين[٣]، ويصدر له ترخيص بمزاولة مهنة المحاماة، إذا كان مرخصاً له في بلده بمزاولة مهنة المحاماة برخصة سارية المفعول، ويكون ذلك وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في نظام المحاماة ولائحته عدا شرط الإقامة[٤].

ويظهر من خلال ما سبق حصر النظام السعودي كغيره من أنظمة المحاماة في البلدان العربية الأخرى حق ممارسة مهنة المحاماة والترافع عن الغير، وإبداء المشورة القضائية

(١) المادة الأولى، نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ

(٢) المادة الثالثة، نظام المحاماة السعودي.

(٣) تعد وزارة العدل جدولاً عاماً لقيد أسماء المحامين الممارسين وآخر لغير الممارسين حسب توقيت التسجيل، ويجب أن يشتمل الجدولان على البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية. المادة الثانية، نظام المحاماة السعودي.

(٤) الفقرة ٣/ ٢١ من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٤٦٤٩) وتاريخ ١٤٢٣/٦/٨هـ، وهذه الفقرة أضيفت بموجب القرار الوزاري رقم (١٥١٧) وتاريخ ١٤٣٩/٥/٥هـ

وصياغة العقود وغيرها بأبنائه من أتباع الجنسية السعودية[١]، أو وفق ما تقضي به الاتفاقيات بين المملكة وغيرها من الدول، حتى صدور التعديلات الواردة على نظام المحاماة السعودي بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٦٦) وتاريخ ١٥/ ٧/ ١٤٤٣هـ والتي أضافت الباب الخامس إلى نظام المحاماة السعودي، ونظمت فيه الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية لمزاولة مهنة المحاماة في المملكة، وعرفتها بأنها المنشأة غير السعودية التي تزاول أعمال مهنة المحاماة بناءً على ترخيص وفق الأحكام المنظمة للمهنة في دولة أو دول أخرى[٢].

فمكتب المحاماة الأجنبي منشأة مهنية غير سعودية، تختص بالعمل في مجال المحاماة في المملكة العربية السعودية بعد حصولها على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة.

وتظهر أهمية الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية في ظل التطور من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ودخول المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات، مما تظهر معه الحاجة إلى وجود مكاتب محاماة سعودية وأجنبية، متنوعة ومتعددة القدرات، تساهم في تحقيق العدالة والجودة في التقاضي وحفظ الحقوق، من خلال كفاءات مؤهلة للعمل في مجال المحاماة بعد توفر الشروط اللازمة.

المطلب الثاني: الشكل القانوني لمكتب المحاماة الأجنبي

فرض نظام المحاماة السعودي على مكاتب المحاماة الأجنبية المرخص لها مزاولة مهنة المحاماة في المملكة تأسيس شركة مهنية مع محام سعودي أو أكثر من المقيدين في جدول المحاماة الممارسين، أو فتح فرع له أو أكثر في المملكة[٣]، على أنه في حال اتخذ المكتب شكل

(١) عبدالرزاق شيخ نجيب، نظام المحاماة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة (٢٧) النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٢هـ

(٢) المادة الرابعة والأربعون، نظام المحاماة السعودي.

(٣) المادة الخمسون، نظام المحاماة السعودي.

شركة مهنية مع محام سعودي أو أكثر يلزم أن تتوافر لدى أحد الشركاء السعوديين خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن سبع سنوات، وأن يكون أحد الشركاء أو المساهمين السعوديين مديراً للشركة، وفي حال تم تعيين مدير غير سعودي للشركة يجب ألا يقل تمثيل الشركاء أو المساهمين السعوديين المرخص لهم بمزاولة المهنة في مجلس الإدارة أو مجلس المديرين عن ربع الأصوات الممثلة في المجلس[١]، وهنا يظهر حرص المنظم السعودي على التكامل والتعاون بين المكاتب الأجنبية والوطنية في سبيل تحقيق العدالة، وتوفير خدمات قطاع المحاماة بكفاءة وفاعلية، والاستفادة من الخبرات والمهارات اللازمة للرقي بمهنة المحاماة.

إن تأسيس شركات محاماة مهنية يساهم في تحقيق أهداف مهنية واقتصادية واجتماعية، فتكثيف الجهود في مجال ممارسة أعمال المحاماة بشكل جماعي يدعم الجهود الخلاقة في مجال تحقيق رسالة المحاماة والمحامين، حيث أنّ انضمام محامين شركاء في شركة محاماة متخصصين في مجالات معينة، وذوي ثقافات مختلفة، ومتحدثين لغات أجنبية مختلفة، مع كثرة الأنظمة والقوانين الوطنية والإقليمية والدولية، والتي يصعب أن يحيط محامٍ فردٍ بها، يرقى بمهنة المحاماة والمحامين، ويفتح لهم آفاق أوسع، ويؤدي ذلك أيضاً إلى حماية المهنة، والمحافظة على سمعة الشركة[٢].

ولذا حرص المنظم السعودي على أن يتخذ مكتب المحاماة الأجنبي شكل شركة مهنية مع محامٍ سعودي أو أكثر، أو يفتح فرع أو أكثر، يتم من خلاله ممارسة أعمال المحاماة، وخضوعها للرقابة والمتابعة، والتقييم المستمر من الجهات المختصة؛ بغية تحقيقها للأهداف المنشأة من أجلها.

(١) المادة الثانية عشر، اللائحة التنفيذية لترخيص مكاتب المحاماة الأجنبية

(٢) المستشار أشرف محمد الفيشاوي، الآثار الإجرائية لممارسة شركات المحاماة المهنية للمحاماة على المنازعات القضائية والتحكيم، (٣٢) المؤتمر العربي الثالث للمحاماة، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم.

المبحث الثاني

شروط الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي

تمارس مكاتب المحاماة الترافع أمام المحاكم، ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية، وصياغة العقود والاتفاقيات، وغيرها من الأعمال المتعلقة بتحقيق العدالة والنزاهة، والمنظم في سبيل تحقيق هذه المكاتب للغايات والأهداف المرجوة منها، وضع لها الضوابط والشروط التي تسمو بها، وتعمل على إتقان وجودة العمل المهني لها، فحظر عليها مزاولة مهنة المحاماة، مالم يكن مرخصاً لها بذلك وفق أحكام نظام المحاماة وفي حدود ذلك الترخيص(١)؛ وذلك ليتسنى للجهات المختصة التحقق من الشروط اللازمة لعمل ونجاح هذه المكاتب، وسيرها وفق الأعمال المهنية المحددة لها، وخضوعها للرقابة والمتابعة، فأوجب عليها الحصول على الترخيص المهني وفق الضوابط التي يراها تحقق التنافس والعدالة، وترقى بمهنة المحاماة.

ولقد سعى المنظم السعودي من خلال سن الشروط والضوابط لممارسة مكاتب المحاماة الأجنبية لمهنة المحاماة في المملكة إلى الرقي بمهنة المحاماة، والتكامل بينها وبين المكاتب الوطنية، فأوجب مجموعة من الشروط والضوابط للحصول على الترخيص المهني أتناولها في المطالب التالية:

المطلب الأول: السمعة الدولية لمكتب المحاماة الأجنبي

اشترط المنظم السعودي لمنح الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي أن يكون ذا سمعة دولية متميزة في مجال مزاولة مهنة المحاماة وفق المؤشرات والتقارير التنافسية الدولية ذات

(١) الفقرة الثانية، المادة الرابعة والأربعون، نظام المحاماة السعودي .

الصلة[١]. فمهنة المحاماة مهنة شريفة، لصاحبها مكانة عالية في المجتمع[٢]، وهي تشارك في تحقيق رسالة العدالة، وتأكيد سيادة القانون، وكفالة حق الدفاع عن الحقوق والحريات[٣]، والمنظم السعودي يسعى من خلال اشتراط تميز السمعة الدولية لمكتب المحاماة الأجنبي إلى الرقي والتقدم بمهنة المحاماة، والتميز والجودة في الأعمال والخدمات المقدمة، والتنافس مع بقية المكاتب الوطنية في العلم والمعرفة والمهارة المقدمة.

إن المحاماة فن دقيق، يحتاج إلى قدرات ومواهب خلاقة، وهذا الفن لا يقدره إلا الفنان الأصيل، الذي له باع في العديد من الفنون، والمحاماة بعد ذلك رسالة سامية في إظهار طبيعة النفوس، وكشف كوامنها، والاهتداء إلى نوازعها ودفوعها، وتفهم أهدافها ومراميها[٤]؛ ولذا حرص المنظم السعودي على أن تكون مكاتب المحاماة الأجنبية إضافة علمية ومعرفية للمحاماة في السعودية، لتعمل جميعاً على تحقيق العدالة والنزاهة، وحفظ الحقوق، وتحقيق التنمية والأمان لبقية القطاعات، من خلال سن الأنظمة والقوانين التي تتوافق مع التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتسمو وترقى بهنة المحاماة.

المطلب الثاني: مضي عشر سنوات على التأسيس

يشترط للحصول على الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي أن يكون قد مضى على

(١) الفقرة الأولى، المادة الخامسة والأربعون، نظام المحاماة السعودي .
(٢) محمد بن إبراهيم الصائغ، دور المحامي في التقاضي (٣٨) مجلة العدل، الإصدار الثالث، رجب، ١٤٣٠هـ.
(٣) المادة الأولى، وثيقة المنامة للنظام الموحد للمحاماة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
(٤) طه أبو الخير، حرية الدفاع في علم القضاء (٥٩٣) الإسكندرية، منشأة المعارف.

تأسيسه مدة لا تقل عن عشر سنوات[١]؛ وذلك لأن المحاماة من أجل المهن وأشرفها، وهي عنوان حضارة الأمم وتقدمها، وطريق تحقيق العدالة وسيادة القانون، والمزاول لها في المملكة العربية السعودية يتطلب له العلم والدراية بالعلوم الشرعية والنظامية، واكتساب الخبرات والتجارب، ومعرفة طرق العدالة والحق؛ ولذا أحسن المنظم السعودي في اشتراط مضي عشر سنوات لاكتساب الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي، حتى يتحقق لديه العلم والدراية بالمهنة ومتطلباتها، وتتوافر لديه الخبرة المؤهلة للنجاح والتميز في مهنة المحاماة.

إن مهنة المحاماة تحتاج بالإضافة إلى المعرفة الشرعية والنظامية إلى خبرات ومهارات فنية خاصة [٢]، فالمحاماة في العصر الحديث تنوعت وتعددت أعمالها بين الترافع أمام المحاكم، ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية، وصياغة العقود والاتفاقيات، وإجراء التحكيم والوساطة، كما أن التعاملات تنوعت وتعددت، ولم تعد تقتصر على القطاع الداخلي، مما يتطلب معه وجود مكاتب المحاماة التي تتوافر لديها الخبرة والقدرة على الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية، ليسهم في تحقيق العدالة وتنمية الوطن.

إن مضي عشر سنوات على تأسيس المكتب مؤشرٌ على القدرات والمهارات التي يملكها، والكفاءات التي تقوده، ومدى قدرته على النجاح، وتحقيق الغايات والأهداف التي منح الترخيص من أجلها، ومعرفة الرؤية والرسالة التي يسعى إليها، والشراكات المهنية الأخرى التي يملكها، كما أن للجنة القيد والقبول في وزارة العدل الحق عند الاقتضاء طلب

(١) الفقرة الثانية، المادة الخامسة والأربعون، نظام المحاماة السعودي.

(٢) د. محمد بن عواد بن سعد الأحمدي، التكييف النظامي لعقد التدريب على أعمال المحاماة، والالتزامات الناشئة عنه، في النظام السعودي، دراسة تحليلية، (٥٢٧)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٦ (يونيو ٢٠٢١).

أي معلومات إضافية أو إيضاحات[١]، من شأنها إيضاح كل ما يتعلق بالمكتب، ويحدد قدرته على الإضافة والتميز في مهنة المحاماة.

المطلب الثالث: التمثيل والشراكات المهنية في المحاماة

يشترط للترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي لمزاولة مهنة المحاماة في المملكة أن يكون لديه تمثيل أو شراكات فيما لا يقل عن ثلاث دول مختلفة، أو خمسة أقاليم داخل دولة واحدة إذا كانت الأنظمة أو التنظيمات داخل تلك الدولة تسمح بالاختلاف بين الأقاليم فيما يتصل بالأحكام المنظمة لمزاولة مهنة المحاماة ، وأن يكون للمكتب مقر في تلك الدولة أو الإقليم، لا يقل عدد العاملين فيه للأعمال ذات الطبيعة النظامية عن ثلاثة، وأن تشير المؤشرات والمعايير الدولية المعتبرة بأن الدولة متقدمة اقتصادياً[٢]، والنظام في هذا الشرط يسعى إلى ضمان قدرة مكتب المحاماة الأجنبي على الإنتاجية والعمل، وانسجام واتساق أهدافه في مجال المحاماة، وتوفر الخبرات والمهارات المكتسبة من أكثر من دولة، لتشكل نمو وازدهار قطاع المحاماة.

كما يشترط أن يسمى المكتب شريكين على الأقل يمثلانه في المملكة على أن يلتزم المكتب بإقامتهما في المملكة مدة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً في السنة[٣]، وأن يكون الشريك مرخصاً له بمزاولة مهنة المحاماة وفق نظام المحاماة السعودي، أو أي نظام أجنبي آخر ينظم مزاولة مهنة المحاماة، وأن تتوافر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن عشر سنوات، ثلاث سنوات منها بعد الحصول على رخصة مزاولة مهنة المحاماة، وألا يكون قد

(١) الفقرة الثالثة، المادة الخامسة، اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة السعودي.
(٢) الفقرة الثالثة، المادة الخامسة والأربعون، نظام المحاماة السعودي، والمادة الثالثة، اللائحة التنفيذية لترخيص مكاتب المحاماة الأجنبية.
(٣) الفقرة الرابعة، المادة الخامسة والأربعون، نظام المحاماة السعودي.

صدر ضده حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، أو قرار نهائي في مخالفة مهنية جسيمة في أي بلد يزاول المهنة فيه، ما لم يكن قد مضى على انتهاء تنفيذ الحكم أو القرار خمس سنوات على الأقل(١).

وهنا يظهر حرص المنظم السعودي على التكامل والانسجام بين مكاتب المحاماة الأجنبية والوطنية، والعمل معاً على الرقي بمهنة المحاماة، من خلال الالتزام بالشروط والضوابط التي تمكن الجهات الرقابية من الاطلاع والمتابعة لكل ما يقدم من أعمال تساهم في تحقيق العدالة.

إن العولمة والتجارة الدولية والرقمية والمنافسة أثرت على شكل مهنة المحاماة وأفرزت صوراً متطورة من الأعمال والخدمات القانونية التي لم تعد تطلب من الأفراد، بل من شركات ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات دولية(٢)، مما سعى معه المنظم السعودي إلى سنّ الأنظمة والقوانين التي تنظم مهنة المحاماة، وتحقق التقدم والتنمية والعدالة، وتوفر الخدمات اللازمة لكافة أفراد وقطاعات المجتمع، وتضمن المشاركة والتكامل بين مكاتب المحاماة الوطنية والأجنبية، وخضوعها للرقابة والمتابعة.

إن الأهداف والغايات من منح التراخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية لمزاولة مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية لا تقتصر على مزاولة مهنة المحاماة، بل تتعداها إلى تنوع الخبرات والمهارات بين المكاتب الوطنية والأجنبية، والمشاركة الفاعلة في التعليم والتدريب والتطوير، وتوفير البيئة العدلية للاستثمار وتنوع الاقتصاد.

(١) المادة الخامسة، اللائحة التنفيذية لترخيص مكاتب المحاماة الأجنبية.

(٢) المستشار أشرف محمد الفيشاوي، الآثار الإجرائية لممارسة شركات المحاماة المهنية للمحاماة على المنازعات القضائية والتحكيم (٣٢) المؤتمر العربي الثالث للمحاماة، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم .

المطلب الرابع: رسوم الترخيص ومدته

وضع المنظم السعودي مدة ترخيص مزاولة مكتب المحاماة الأجنبي لمهنة المحاماة في المملكة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، وجعل رسوم إصدار الترخيص مبلغ ألفا ريال، وألف ريال عند التجديد[١]، وهو ما يتوافق أيضاً مع مدة ورسوم الترخيص لمكاتب المحاماة الوطنية[٢] ،كما أوجب النظام على كل مرخص له بمزاولة مهنة المحاماة الحصول على العضوية الأساسية للهيئة السعودية للمحامين[٣]، خلال تسعين يوماً من حصوله على رخصة المحاماة[٤]، والغاية والغرض من المدة المحددة هو معرفة ومراجعة مدى التزام المحامي بالشروط والضوابط اللازمة لمزاولة مهنة المحاماة، ومدى مساهمته في تحقيق العدالة والتطور لقطاع المحاماة والعدالة. ولذا أرى أهمية تقديم المحامي عند طلب إصدار أو تجديد الترخيص ملخصاً للأعمال والمهام التي قام بها، والخدمات الاجتماعية التي ساهم فيها، والرؤية والأهداف للمدة القادمة، حتى يسهم قطاع المحاماة في تحقيق التنمية والتقدم في كل المجلات.

إن عمل المحامي مهني تخصصي، تتطلب ممارسته إحاطته بقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمهنة، والنظم واللوائح والقرارات المطبقة، وعلى المحامي أن يسعى دائماً لاكتساب

(١) المادة الثامنة والأربعون، نظام المحاماة السعودي.

(٢) المادة السابعة، نظام المحاماة السعودي.

(٣) تأسست الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٧) وتاريخ ٨/ ٧/ ١٤٣٦هـ الموافق ٢٧/ ٤/ ٢٠١٥م القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين الذي يعد النظام الأساس لعمل الهيئة. وتهدف الهيئة إلى رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية. التقرير السنوي، التأسيس والانطلاق، الهيئة السعودية للمحامين (١) ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م .

(٤) المادة الحادية والعشرون، نظام المحاماة السعودي.

المزيد من المعرفة والخبرة، وأن يلم بما يطرأ على الأنظمة واللوائح والإجراءات من تعديل[١]، ولذا ينبغي على اللجنة المختصة بإصدار وتجديد الترخيص التأكد من مدى قدرة المحامي على مزاولة مهنة المحاماة، ووضع المعايير والتقييمات اللازمة لاكتساب المحامي المزيد من المعرفة والخبرة، والعمل على جعل مدة الترخيص مرحلة للتطوير العلمي والمهني.

(١) قواعد السلوك المهني للمحامين (٥) الهيئة السعودية للمحامين، الإصدار الأول ٢٠١٦م.

المبحث الثالث
أعمال مكاتب المحاماة الأجنبية

تعمل مكاتب المحاماة الأجنبية بالإضافة إلى مكاتب المحاماة الوطنية على تحقيق العدالة، والدفاع عن الحقوق والحريات ونصرة المظلوم، وهذه المكاتب لها أعمالها وخصائصها، والأهداف والغايات المقصودة من إنشائها والترخيص لها، ولقد نص نظام المحاماة السعودي كمبدأ عام أنه يجب على المحامي مزاولة مهنة المحاماة وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية، والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها[1]، فالمحاماة رسالة سامية ومهنة حرة، يلتزم المزاولين والممارسين لها بالأعمال والخصائص المحددة نظاماً، في سبيل الرقي بها، وتحقيق التعاون والتكامل بين مكاتب المحاماة الوطنية والدولية.

المطلب الأول: الأعمال الممنوع مزاولتها على مكاتب المحاماة الأجنبية

قصر نظام المحاماة السعودي الترافع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها على المحامي السعودي المقيد في جدول المحامين الممارسين دون غيره[2] فلا يحق لمكاتب المحاماة الأجنبية مزاولة الترافع أمام الجهات السابق ذكرها إلا عن طريق المحامي السعودي؛ وذلك كأداة ضمان على التعاون والتكامل بين مكاتب المحاماة الوطنية والأجنبية، فلكل منهما الأعمال والمهام المحددة، والمنظم في سبيل ذلك يسعى إلى التكامل بينهم والتنوع، واكتساب المعارف والخبرات، وتوفير الخدمات القانونية التي يتطلبها المجتمع والتطور والتنمية في شتى المجالات.

(١) المادة الحادية عشرة، نظام المحاماة السعودي.
(٢) المادة الثامنة عشرة، والمادة الحادية والخمسون، نظام المحاماة السعودي.

إن الترافع أمام الجهات القضائية والعدلية ميزة حفظها المنظم للمحامي السعودي، لتكون منطلقاً للتعاون والشراكة معه من قبل مكاتب المحاماة الأجنبية، وطريقاً لاكتساب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة، فمهنة المحاماة متطورة متجددة، تتطلب التطور المستمر، والتعليم المتواصل، من أجل النجاح والبقاء والاستمرار والتميز، وتوفير القدرات والكفاءات القادرة على تطوير مهنة المحاماة، والوصول بها إلى المنافسة والتميز الدولي.

المطلب الثاني: الأعمال المرخص مزاولتها لمكاتب المحاماة الأجنبية

وضع المنظم السعودي لمكاتب المحاماة الأجنبية الأعمال والمهام التي تتناسب مع الشكل القانوني المرخص لها به، والتي من خلالها تحقق الغايات والأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول: المكاتب التي اتخذت شكل تأسيس شركة مهنية مع محامٍ أو محامين سعوديين

يزاول مكتب المحاماة الأجنبي المرخص له بمزاولة مهنة المحاماة في المملكة، الذي يتخذ شكل تأسيس شركة مهنية مع محامٍ سعودي أو أكثر من المقيدين في جدول المحاماة الممارسين جميع الأعمال المرتبطة بمزاولة المهنة ما عدا الترافع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان المشكلة[١]، فلمكتب المحاماة الأجنبي مزاولة الأعمال المهنية المرتبطة بمهنة المحاماة من مزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية، وصياغة العقود واللوائح القضائية، وأعمال التحكيم والصلح والوساطة، وغيرها من الأعمال التي تقتضيها طبيعة مهنة المحاماة، والملاحظ في مكاتب المحاماة الأجنبية المتخذة هذا الشكل القانوني قيامها ابتداءً على شراكة مع محامٍ سعودي أو أكثر، تتوافر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن سبع سنوات[٢]،

(١) المادة الحادية والخمسون، نظام المحاماة السعودي .

(٢) الفقرة الأولى، المادة الثانية عشرة، اللائحة التنفيذية لمكاتب المحاماة الأجنبية.

وهو ما يسعى إليه المنظم من تحقيق التكامل، واكتساب الخبرة والمعرفة، فالمحامي السعودي الشريك يتولى ما يتعلق بإجراءات الترافع أمام الجهات القضائية، والمحامي الأجنبي له الحق في مزاولة ما عدا ذلك، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية للحياة المعاصرة أدت إلى ازدياد مطرد في عدد الأنظمة والأحكام الفقهية والقانونية، ولم يعد باستطاعة الفرد العادي أن يدرك ماله وما عليه من الحقوق والالتزامات[١]، مما يتطلب معه وجود الشراكة المهنية في قطاع المحاماة، وتعدد وتنوع الشركاء من أكثر من دولة؛ لا سيما الدول ذات التبادل المعرفي والاقتصادي والتجاري، مما يحقق معه الأمان وتحقيق العدالة والنزاهة وحفظ الحقوق.

الفرع الثاني: المكاتب التي اتخذت فتح فرع أو فروع لها في المملكة

يزاول مكتب المحاماة الأجنبي الذي اتخذ فتح فرع أو فروع له في المملكة دون تأسيس شركة مهنية على سبيل الحصر الأعمال التالية:

أولاً: الاستشارات المتعلقة بالقانون الدولي.

ثانياً: الاستشارات المتعلقة بالأنظمة غير السعودية التي تقدم من خلال محامٍ مرخص له بتقديم الاستشارات النظامية المتعلقة بها.

ثالثاً: خدمات التحكيم والوساطة والمصالحة وفق الأحكام المنظمة لذلك.

رابعاً: الاستشارات المقدمة لمشروعات نوعية أو متخصصة أو لدراسات في مجال التشريع[٢].

وهذه الأعمال غالبها تتعلق بالأنظمة غير السعودية التي تقتضي وجود مكاتب محاماة أجنبية، وخبرة ودراية بالأنظمة والقوانين الدولية، من أجل تنوع وتطور الخدمات المقدمة من قطاع المحاماة لكافة أفراد المجتمع، وتوفير بيئة قانونية جاذبة لكافة الاستثمارات والعمليات

(١) عبداللطيف بن عبد الله الخرجي، التنظيم المهني للمحاماة في المملكة العربية السعودي وإشكالاته دراسة تأصيلية مقارنة (١٠٥) الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م مكتبة الرشد.

(٢) المادة الحادية والخمسون، نظام المحاماة السعودي.

الاقتصادية، ومحفزة وآمنة لكافة المستثمرين؛ لذا حرص المنظم السعودي على تنوع أعمال واختصاصات مكاتب المحاماة الأجنبية، واختيار الشكل القانوني المحقق للمكتب وللمحاماة الفوائد والأهداف المقصودة، والعمل على تحقيق مهنة المحاماة كافة الخدمات القانونية.

إن العالم الآن بحدوده الجغرافية واختصاصاته القضائية المختلفة، ومصادره التنظيمية المتعددة يقوم على المعاملات التجارية والمالية، ناهيك أيضاً عن التجارة الإلكترونية وشركات التقنية، التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، كل ذلك أدى إلى انتشار وظهور مكاتب وشركات المحاماة الدولية والشراكات معها[١]، والاستفادة منها في اكتساب الخبرات والمعارف، والمهارات اللازمة لإدارة ونجاح مكاتب المحاماة، والعمل بجانب مكاتب المحاماة الوطنية على صناعة مهنة المحاماة بشكل عصري واحترافي يحقق الرقي والتقدم والتطور والتنمية.

(١) عدلي حماد، شركات المحاماة الدولية وسر نجاحها وانتشارها حول العالم (٥٨) المؤتمر العربي الثالث للمحاماة، المؤتمر العربي الثالث للمحاماة، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم.

المبحث الرابع
التزامات مكاتب المحاماة الأجنبية

تؤدي مكاتب المحاماة الأجنبية أعمالاً قانونية مرخصة، ذات أثر اجتماعي واقتصادي وحقوقي، وهي شريكة مع مكاتب المحاماة الوطنية في الوصول إلى العدالة والنزاهة، وسن الأنظمة والقوانين المعاصرة، ولقد فرض النظام عليها جملة من الالتزامات، في سبيل كفاءة وأداء الأعمال، وضمان النجاح والاستمرار، وتحقيق الاستفادة من الخبرات والمهارات والمعارف، وهو ما يتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: نسبة عدد العاملين السعوديين

ألزم نظام المحاماة السعودي مكاتب المحاماة الأجنبية بتشغيل المكتب من قبل محامين ومستشارين سعوديين وفق النسب المحددة من قبل الجهات المختصة[١]، حيث تعمل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على توفير فرص عمل محفزة ومنتجة ومستقرة للمواطنين والمواطنات في مختلف مناطق المملكة، ورفع مستوى مشاركتهم في سوق العمل، وبناءً على توجه الوزارة إلى توطين القطاعات، واستهداف الأنشطة، أصدر معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية القرار الوزاري رقم (٢١٢٦٠٧) وتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٤٤٢هـ بشأن توطين مهن الاستشارات القانونية؛ لتمكين الكوادر السعودية من فرص العمل، حيث حدد القرار نسبة التوطين في المرحلة الأولى بـ ٥٠٪ من إجمالي عدد العاملين القانونيين في المنشأة، والمرحلة الثانية بـ ٧٠ ٪[٢]، فبالإضافة إلى أعمال ومهام مكاتب المحاماة الأجنبية، ومساهمتها

(١) الفقرة الأولى، المادة الثانية والخمسون، نظام المحاماة السعودي. وانظر أيضاً الفقرة الأولى، المادة الثالثة عشرة، اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية.

(٢) الدليل الإجرائي لقرار توطين المهن القانونية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (٥) ذو القعدة ١٤٤٢هـ.

في قطاع المحاماة والعدالة، تساهم بنسب عالية في التوظيف وتحقيق الدخل للمواطنين العاملين في المنشأة، وتدريبهم وتعليمهم، واكسابهم المعارف والخبرات، فمكاتب المحاماة الأجنبية يقع على عاتقها التزامات نظامية محققة للنماء والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: نقل المعرفة والتدريب للمحامين السعوديين

من أهم الالتزامات والأعمال والمهام التي وضعها المنظم على مكاتب المحاماة الأجنبية نقل المعرفة والتدريب للمحامين والعاملين في المكتب، وتقديم أنشطة التطوير المهني المستمر لجميع منسوبي المكتب[١]، كما يلتزم المكتب بوضع خطة عمل سنوية لنقل المعرفة والتدريب تتضمن في حدها الأدنى التزام المكتب بما يلي:

أولاً: تقديم عشرين ساعة تدريبية سنوياً لكل عامل في المكتب يزاول الأعمال ذات الطبيعة النظامية.

ثانياً: إقرار سياسة لإعارة العاملين السعوديين للمقر الرئيسي للمكتب أو فروعه.

ثالثاً: تنفيذ برنامج لتدريب خريجي الجامعات وحديثي التخرج في الأعمال ذات الطبيعة النظامية.

رابعاً: الإسهام في إقامة أو رعاية مؤتمرات وندوات وفعاليات علمية ومهنية في المملكة.

خامساً: الإشراك الفعلي للعاملين السعوديين في أعمال وحدات المكتب وأقسامه وفي مشروعاته في المملكة[٢].

إن الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية ذات القدرات العلمية والمعرفية يسهم في تطوير قطاع المحاماة السعودي، ويعمل على نقل العلم والمعرفة والخبرة، ذلك أن الحياة العصرية

(١) الفقرة الأولى والثانية، المادة الثانية والخمسون، نظام المحاماة السعودي.

(٢) المادة الثالثة عشرة، اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية.

تطورت وتداخلت مع بقية المجتمعات، وأصبحت القضايا ذات امتداد دولي، مما يتطلب معه وجود مكاتب محاماة مؤهلة لدراسة كافة الوقائع المحلية والدولية، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون والتكامل بين مكاتب المحاماة الوطنية والأجنبية، والذي يظهر من خلال الشكل القانوني لمكتب المحاماة الأجنبي، والالتزامات المفروضة عليها في سبيل نقل العلم والمعرفة، والخبرة والتدريب، سواء للعاملين في المكتب، أو خريجي الجامعات، أو مهنة المحاماة والمجتمع.

المطلب الثالث: تقديم الاستشارات النظامية في المملكة

تلتزم مكاتب المحاماة الأجنبية بتقديم الاستشارات النظامية في المملكة من خلال منسوبي المكتب مهما كان الشكل القانوني الذي اتخذه، ويجوز للمكتب الاستعانة بمكتب محاماة خارج المملكة وفق حاجة العمل، ولغرض دعمه في تقديم الاستشارات النظامية في المملكة شريطة ألا تتجاوز الاستشارات النظامية المتعلقة بالأنظمة السعودية، أو الأعمال داخل المملكة، والتي تحال إلى مكتب خارج المملكة عن (٣٠٪) من قيمة إجمالي أعمال المكتب الاستشارية في السنة[١]؛ وذلك لضمان الرقابة والمتابعة للأعمال القانونية المقدمة من قبل المكتب، وقياس قدرة المكتب على تحقيق الأهداف والخطة السنوية المعدة، والالتزام بنقل الخبرة والمعرفة لكافة العاملين في المكتب، فتقديم الاستشارات النظامية والقانونية من خلال منسوبي المكتب المرخص له داخل المملكة يكسب قطاع المحاماة قوة وقدرة على التطور وتحقيق التنمية في كافة المجالات، والمنافسة على مستوى قطاع المحاماة الدولية.

إن قطاع المحاماة بكافة أعماله ووظائفه ومهامه مكون أساسي في عملية الاقتصاد

(١) الفقرة الرابعة، المادة الثانية والخمسون، نظام المحاماة السعودي، وانظر أيضاً الفقرة الرابعة، المادة الثالثة عشرة، اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية.

وقطاع الأعمال، وفي تحقيق التطور والتنمية؛ ولذا حرص المنظم على تقديم الاستشارات النظامية المتعلقة بالأنظمة السعودية أو الأعمال داخل المملكة، من خلال منسوبي المكتب داخل المملكة، تحقيقاً للتوظيف الأمثل للكوادر الوطنية العاملة، وسعياً في تأهيلها العلمي والفني، ومرشداً للحقوق والالتزامات في كافة المجالات المؤدية إلى تحقيق الاستثمارات والنمو والاستقرار الاقتصادي والمجتمعي.

المطلب الرابع: القوائم المالية المعتمدة

يلزم مكاتب المحاماة الأجنبية تزويد الإدارة المختصة بوزارة العدل بالقوائم المالية المعتمدة عند طلبها، وبتقرير سنوي يبين التزامه بخطة نقل المعرفة والتدريب، وبأي بيانات أو تقارير لغرض التحقق من التزامات المكتب النظامية(١)، فالرقابة والمتابعة من الجهات المختصة، والاطلاع على البيانات والتقارير، ومتابعتها وتقييمها، كل ذلك يقود إلى تطوير قطاع المحاماة، ويرقى بالمهنة وأعمالها، كما أن مكاتب المحاماة الأجنبية تحمل أسماء وبيانات تتعلق بالسمعة المهنية للمكتب والعاملين فيه، وبالتالي فالالتزام بالمسؤوليات والمهام التي منح الترخيص ابتداء من أجلها معين ومساعد على التجديد والاستمرار في مهنة المحاماة، وتقديم المزيد من العمليات التي تقود المكتب إلى تحقيق النجاح والاستثمار الناجح في قطاع المحاماة المحلية والدولية.

إن البيانات المالية والتقارير الدورية تؤدي إلى معرفة الأعمال والمهام التي قام بها المكتب، ومعرفة جوانب القوة التي ينبغي تعزيزها، وجوانب الضعف التي يجب تصحيحها، وهذا يؤدي إلى تقييم المكتب ابتداءً، وتقييم كافة العاملين به، وهي دليل ومؤشر للأعمال والمهام المنجزة، والعوائد المالية المتحققة.

(١) المادة الرابعة عشرة، اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية.

إن ضرورة وضع المكتب لاستراتيجية مالية تسعى من ورائها إلى امتلاك رؤى بعيدة المدى، تقوم على تطبيق أساليب التشخيص المالي، ويوضح النظرة المستقبلية لها، لتصل إلى صنع قرارات استراتيجية فعالة، وذات خصائص نوعية تميزها عن غيرها، كما أن ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض، من خلال فتح المجال أمام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، يوجب عليها الأخذ بالأساليب الحديثة، والتي بدورها تساعد على معرفة مواطن الخلل ومعالجتها، من أجل مواكبة التحديات الجديدة واتخاذ قرارات سليمة[1].

(١) زهواني رضا، وصيف فائزة، سمير بوعافية، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية (٢٣٨) مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد ١، ٢٠١٧م.

نتائج البحث

١. مكاتب المحاماة الأجنبية منشآت مهنية غير سعودية، تختص بالعمل في مجال المحاماة في المملكة العربية السعودية بعد حصولها على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة.

٢. اشترط المنظم السعودي جملة من الشروط للحصول على ترخيص المحاماة لمكاتب المحاماة الأجنبية، وهي جميعها تهدف إلى تعزيز مهنة المحاماة والقانون.

٣. يجب على مكاتب المحاماة الأجنبية اتخاذ الشكل القانوني الواجب لمزاولة مهنة المحاماة، ومزاولة الأعمال المهنية التي حددها النظام.

٤. فرض نظام المحاماة السعودي على مكاتب المحاماة الأجنبية جملة من الالتزامات التي تضمن التكامل والتعاون مع مكاتب المحاماة الوطنية، وتسهل الرقابة والمتابعة والتقييم عليها.

التوصيات

١. إلزام مكاتب المحاماة الأجنبية بإنشاء منصات تقنية قانونية يتم من خلالها التعليم والتدريب للمهتمين في مجال المحاماة والقانون.

٢. مراجعة أعمال ومهام مكاتب المحاماة الأجنبية من قبل الإدارة المختصة بشكل دوري، وتقييمها ومتابعتها من خلال نقاط تقييم دقيقة ومحددة.

المراجع

الآثار الإجرائية لممارسة شركات المحاماة المهنية للمحاماة على المنازعات القضائية والتحكيم، المستشار أشرف محمد الفيشاوي، المؤتمر العربي الثالث للمحاماة، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم.

التكييف النظامي لعقد التدريب على أعمال المحاماة، والالتزامات الناشئة عنه، في النظام السعودي، دراسة تحليلية، د. محمد بن عواد بن سعد الأحمدي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٦ (يونيو ٢٠٢١)

التنظيم المهني للمحاماة في المملكة العربية السعودي وإشكالاته دراسة تأصيلية مقارنة ،عبداللطيف بن عبد الله الخرجي، الطبعة الثانية ، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م مكتبة الرشد.

حرية الدفاع في علم القضاء، طه أبو الخير، الإسكندرية، منشأة المعارف.

الدليل الإجرائي لقرار توطين المهن القانونية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (٥) ذو القعدة ١٤٤٢هـ

دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية ، زهواني رضا، وصيف فائزة، سمير بوعافية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد ١ ، ٢٠١٧م

دور المحامي في التقاضي، محمد بن إبراهيم الصائغ، مجلة العدل، الإصدار الثالث، رجب، ١٤٣٠هـ.

شركات المحاماة الدولية وسر نجاحها وانتشارها حول العالم، عدلي حماد، المؤتمر العربي الثالث للمحاماة ، المؤتمر العربي الثالث للمحاماة، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم.

قواعد السلوك المهني للمحامين (٥) الهيئة السعودية للمحامين، الإصدار الأول ٢٠١٦م

نظام المحاماة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة، عبدالرزاق شيخ نجيب، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض ، ١٤٢٢هـ.

نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٨) وتاريخ ٢٨/ ٧ / ١٤٢٢هـ

اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٤٦٤٩) وتاريخ ٨/ ٦/ ١٤٢٣هـ.

اللائحة التنفيذية لترخيص مكاتب المحاماة الأجنبية بقرار وزير العدل (١٨٦) وتاريخ ٢٥/ ١/ ١٤٤٤هـ.

وثيقة المنامة للنظام الموحد للمحاماة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.